

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/AC.96/950/Add.1  
21 September 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والخمسون

الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٢

الإضافة ١ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولاً - معلومات عامة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي يحمل عنوان "الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٢" (A/AC.96/950). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذه المسائل مع المفوض السامي وممثليه الذين زودوها بمعلومات إضافية.

٢ - وتثني اللجنة الاستشارية على المفوض السامي للاستعراض الشامل الذي أجراه بغية "إضفاء المزيد من الصبغة الاستراتيجية على توجهات المفوضية... وإيجاد وسائل لمعالجة الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها المفوضية". ويرد ملخص لهذا الاستعراض في الفقرة ٤ من وثيقة الميزانية البرنامجية.

### العرض

٣ - يرد بحث العرض في الفقرات ٤ إلى ٩ من المرفق ٤ للوثيقة A/AC.96/950. واستناداً إلى توصية اللجنة الاستشارية ومقررات اللجنة التنفيذية، اتخذت وثيقة الميزانية شكلاً أكثر إيجازاً وبساطة. وترحب اللجنة بالتغييرات التي أُجريت حتى الآن وتوافق على تأكيد اللجنة التنفيذية أنه ينبغي أن تشكل الوثيقة أساساً سليماً لإقرار الميزانية. وفي رأي اللجنة الاستشارية أن هذا المعيار لم يتم تطبيقه على النحو الواجب بعد.

٤ - وينبغي أن يتم الأخذ برأي اللجنة التنفيذية في حدود الحجم الحالي للوثيقة الحالي بتحسين نوعية المعلومات المقدمة، وتجنب التكرار والإسهاب في وصف وظائف الوحدات التنظيمية، والتأكيد بصورة أكبر على البرامج المزمع تنفيذها والنتائج المنتظرة منها وبضمان أن تتناول الأقسام السردية على الأقل موضوع تبرير الموارد المقترحة قبل كل شيء، سواء من ناحية الغايات أو المدخلات أو النواتج والنتائج المتوقعة.

٥ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أن تحسين عرض الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة ينبغي أن يؤدي إلى إيجاز النصوص السردية وزيادة التركيز فيها. وعليه فإن اللجنة لا تتوقع أن يزداد الحجم الحالي للوثيقة. وترحب اللجنة، في هذا الصدد، بزيادة استخدام موقع المفوضية على الشبكة العالمية لإبراز المعلومات المفصلة عن البرامج القطرية والأنشطة الأخرى للمفوضية.

### هيكل الميزانية والمبادئ التوجيهية لتحديد الأولويات

٦ - يتم تناول هذه القضايا في المرفقين ٥ و ٦ للوثيقة A/AC.96/950. وقد تبادلت اللجنة الاستشارية الآراء مع ممثلي المفوض السامي بخصوص هذه المواضيع. ويتناول هذان المرفقان العوامل الواجب مراعاتها في إعداد

وتحديد مستوى الميزانية البرنامجية السنوية الموحدة، وليس هيكل الميزانية بحد ذاته. وتشير اللجنة إلى أن ما يرد في هذين المرفقين ينبغي ألا يؤدي إلى إعادة هيكلة وثيقة الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مضمون هذين المرفقين لا يضمن بحد ذاته أنه سيتم بالفعل بلوغ مستوى الالتزامات المتوقع. ورغم ذلك يمكن أن يوفر هذان المرفقان مبادئ توجيهية داخلية من أجل تحديد الأولويات، بين أمور أخرى، والمساعدة على إنشاء برنامج سنوي أكثر تركيزاً وقابلية للتحقيق في إطار قاعدة موارد سليمة ويمكن التنبؤ بها.

٧- وبهذا الصدد تلاحظ اللجنة الاستشارية من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد الأولويات بالنسبة للأنشطة الأساسية وغير الأساسية أن "بعض خصائص الأنشطة الأساسية تنطبق أيضاً على الأنشطة غير الأساسية، في حين أنه من الواضح أن خصائص أخرى لا تنطبق عليها". وكلاهما ينطوي على "عنصر خيار استراتيجي وخاص بكل وضع على حدة" (الفقرة ٣-١ من الإجراء ١ من المرفق ٥ للوثيقة A/AC.96/950). وفي حين أنه قد توجد بعض الاستعمالات الداخلية لأوجه التمييز هذه، فإن اللجنة تحذر من إدراج مجموعة أخرى من العناصر في عرض ميزانية المفوضية لأن ذلك قد يُسفر عن مناقشات لا نهاية لها واتخاذ قرارات اعتباطية وغير موضوعية.

٨- ولا تتوقع اللجنة الاستشارية في ظل هذه الظروف، بل وتعارض بشدة، أي محاولة لإعداد برنامج وميزانية سنويين لإقرارهما من جانب اللجنة التنفيذية لضمان أوصافاً مسهبة ويقومان على الأنشطة والبرامج الأساسية وغير الأساسية ويتم تنظيمهما على هذا الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة لا تتوقع أية تغييرات في اللوائح المالية للمفوضية قبل إجراء تقييم واستعراض أكثر دقة للآثار المترتبة على الانتقال مؤخراً إلى الميزانية البرنامجية السنوية الموحدة. وينبغي أن يتم ذلك بعد اكتساب المزيد من الخبرة بشأن التغييرات التي أجريت مؤخراً. وبالتالي فإن اللجنة توصي بأن تحيط اللجنة التنفيذية علماً بالمرفقين ٥ و ٦ من الوثيقة A/AC.96/950، على أساس أن المفوض السامي سيواصل إعداد ميزانية برنامجية سنوية موحدة وبرامج تكميلية تابعة لها، استناداً إلى المقررات التي سبق للجنة التنفيذية أن اتخذتها في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية.

#### البرامج السنوية والتكميلية

٩- تعرب اللجنة الاستشارية عن ترحيبها بالمعلومات الواردة في المرفق ٤ من تقرير الميزانية عن الخبرات المتعلقة بالميزانية البرنامجية السنوية الموحدة، وقد تم إعداد هذه المعلومات بناء على طلب اللجنة. أما الاستنتاج العام الذي توصلت إليه اللجنة فهو أن حسنات العرض السنوي الموحد تفوق سيئاته. وتشاطر اللجنة المفوض السامي أملاً بأن تستخدم الجهات المانحة الميزانية البرنامجية السنوية كوسيلة للبت فيما هو متوقع من موارد في الفترة المالية اللاحقة وأن يساعد التمويل التام للبرنامج السنوي إلى حد كبير على ضمان إدارة عمليات المفوضية على وجه أكثر تنظيمًا وكفاءة.

١٠- وتشدد اللجنة الاستشارية ثانية على أن الميزانية البرنامجية السنوية الموحدة لمفوضية شؤون اللاجئين تشكل أداة لإطلاع الجهات المانحة على مجموع المتطلبات المتوقعة من الموارد على مدى الـ ١٢ شهراً تقويمياً التالية. ولا بد أن تتضمن الميزانية البرنامجية السنوية كافة المتطلبات التي يستطيع المفوض السامي تحديدها قدر الإمكان، مع مراعاة المعايير والعوامل التي يستخدمها والمؤشرات المتاحة، قبل إقرار الميزانية البرنامجية السنوية من جانب اللجنة التنفيذية. أما الاحتياجات الناشئة بعد إقرار الميزانية فتشكل أنشطة تكميلية للميزانية البرنامجية السنوية المعتمدة. وينبغي أن يتم إطلاع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة التنفيذية على البرامج التكميلية المقترحة المعروفة وقت إقرار الميزانية البرنامجية السنوية، والتي لم يتم إدراجها في تلك الميزانية.

#### تخصيص وجمع الأموال من أجل البرامج السنوية والتكميلية

١١- تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالملاحظة الواردة في الفقرة ٢٤ من المرفق ٤ من الوثيقة A/AC.96/950 بأن الميزانية البرنامجية السنوية قد أدت بالفعل إلى "الحمد كثيراً من قدرة المفوضية على إثارة اهتمام الجهات المانحة بأنشطة مبرمجة محددة دون التشجيع على المبالغة في تخصيص الأموال لأغراض محددة". وترى اللجنة أنه يجب عدم الخلط بين هيكل وثيقة الميزانية وتمويل البرنامج السنوي (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، إذ إن البرامج السنوية والتكميلية يتم تمويلها من النداءات السنوية والتكميلية. وقد أظهرت التجربة على مدى السنين أن تخصيص الأموال لأغراض محددة سيظل سمة من سمات تمويل البرامج السنوية والتكميلية. وفي الواقع وكما ورد في الفقرة ١٩ من المرفق ٤، كان تخصيص نسبة الـ ٧٥ في المائة من الأموال لأغراض محددة في عام ٢٠٠٠ يتماشى بصورة عامة مع الأنماط السائدة في السنوات السابقة. وترى اللجنة بناء على ذلك، أنه من المشكوك فيه ما إذا كان مدى تخصيص الأموال لأغراض محددة يتوقف على إدراج نشاط ما في البرامج السنوية أو التكميلية أو استبعاده منها. كما أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الميزانية البرنامجية السنوية تقلل من احتمالات تلقي موارد إضافية لتمويل أنشطة المفوضية.

١٢- وتعتقد اللجنة الاستشارية بأنه لا بد من إدارة ظاهرة تخصيص الأموال لأغراض محددة من خلال الحوار المستمر مع الجهات المانحة. وكما سبق القول في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/AC.96/932/Add.1)، فقد تم إحراز تقدم مع بعض الجهات المانحة في التحلي بالمرونة في إدارة التبرعات المخصصة لأغراض محددة. وتشجع اللجنة المفوض السامي على مواصلة إجراء المزيد من المشاورات حول هذا الموضوع.

## الصناديق الاستثمارية

١٣- يقول المفوض السامي في الفقرة ٢٢ من المرفق ٤ إن الميزانية الموحدة لم تتجاوب على النحو اللازم مع الجهات المانحة الراغبة في توفير التمويل لأنشطة إضافية جديدة لم يتم إدراجها في البرامج أو في الميزانية المعتمدة، وأنه يمكن معالجة هذه المشكلة بإنشاء صناديق استثمارية.

١٤- وترى اللجنة أنه لا ينبغي بأي طريقة من الطرق تثبيط همة الجهات المانحة على الإسهام بالأموال لتمويل أنشطة المفوضية، بشرط أن يتفق هذا الإسهام مع النظام الأساسي والولاية المسندة إلى المفوضية. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي أن تورد جميع أنشطة الصناديق الاستثمارية في البرنامج السنوي المعتمد أو في الميزانيات البرنامجية السنوية اللاحقة إذا كانت هذه الأنشطة والصناديق المتصلة بها قد بدأت أو أنشئت بعد إقرار البرنامج السنوي. فإدراجها لا يؤثر على تمويلها من الصناديق الاستثمارية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشجع المفوض السامي الجهات المانحة بقوة على التقيد إلى أقصى قدر ممكن بالأولويات التي يحددها في برنامجه السنوي كي تعتمد اللجنة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء صناديق استثمارية لتمويل الأنشطة القائمة حالياً أو استهلال أنشطة جديدة ينبغي أن يُمثل إسهاماً إضافياً حقيقياً يقدم للمفوضية، لا أن يشكل تخفيضاً للموارد التي تم التعهد بها أثناء النداء السنوي أو مجرد تحويل لها.

١٥- وتشير اللجنة، في الفقرة ١٢ من تقريرها عن ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٠، إلى أن المفوضية توقعت أن تأتي نسبة قرابة ٢,٥ في المائة من مجمل إيراداتها من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٠، وأن هذه النسبة قد تستمر في الازدياد لتصل إلى قرابة ٧-١٠ في المائة في غضون سنوات قليلة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المفوضية كانت في سبيلها إلى تحديد معايير مشاركة القطاع الخاص في عملياتها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمانة أدرجت أربعة مجالات أو أربع مجموعات رئيسية تتناول القطاع الخاص (انظر الصفحة ١٢٢، المرفق ٥، الوثيقة A/AC.96/950). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية الآن بأنه تم وضع المبادئ التوجيهية لمساعدة ممثلها في جمع الأموال من القطاع الخاص. وقد زُودت اللجنة الاستشارية بنسخة من هذه المبادئ. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذه المبادئ في عرض الميزانية المقبل.

## الموارد والنفقات

١٦- بلغت الميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠١، كما يتضح من الجدول الأول - ١ من الوثيقة A/AC.96/950، ما مقداره ٧٨٢,١ مليون دولار. وإذا ما أخذت في الحسبان متطلبات البرامج التكميلية المقدرة بـ ٦٦,١ مليون دولار، فإن الاحتياجات الإجمالية المنقحة لعام ٢٠٠١ تبلغ ٨٤٨,٢ مليون دولار (بخلاف إسهام الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغ ١٩,٢ مليون دولار والاعتمادات المتصلة بالموظفين الفنيين المبتدئين

البالغة ٧ ملايين دولار). وكانت نفقات برامج المفوضية لعام ٢٠٠٠ قد بلغت ٧٧٤,٨ مليون دولار، منها ٧٠٧,٦ مليون دولار في إطار الميزانية البرنامجية السنوية، و٦٧,٢ مليون دولار للبرامج التكميلية (خلاف ١٩,٦ مليون دولار بموجب الميزانية العادية للأمم المتحدة، و٧,١ مليون دولار للموظفين الفنيين المبتدئين).

١٧- أما بالنسبة للسنة ٢٠٠٢، كما يتبين من الفقرة ١٥ والجدول الأول - ١ من تقرير المفوض السامي، فتقدر المتطلبات المبدئية المتوقعة للميزانية البرنامجية السنوية بـ ٨٠١,٧ مليون دولار، بما فيها الاحتياطي التشغيلي البالغ ٧٢,٩ مليون دولار (والمحدد بنسبة ١٠ في المائة من الأنشطة البرنامجية). وإذا ما أخذ بعين الاعتبار الإسهام البالغ ١٩,٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٢ من الميزانية العادية للأمم المتحدة، والاعتمادات المقدرة بـ ٧ ملايين دولار للموظفين الفنيين المبتدئين، فإن المتطلبات الإجمالية لعام ٢٠٠٢ ستبلغ ٨٢٨,٦ مليون دولار.

#### الاحتياطي التشغيلي

١٨- تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ من الجدول الثاني - ٣ من تقرير الميزانية أنه تم كجزء من الإجراء ٢ (انظر الوثيقة A/AC.96/950، المرفق ٥)، تخفيض مستوى الاحتياطي التشغيلي لعام ٢٠٠١ بقرابة ٨,٢ مليون دولار عن المستوى الذي أقرته اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والبالغ ٧٩,٣ مليون دولار، ليصل إلى المستوى المنقح البالغ ٧١,١ مليون دولار، الذي يوازي ١٠ في المائة من المستوى المنقح للأنشطة البرنامجية. وكان قد تم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تخصيص ٢٢,٦ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي، مما يبقى رصيداً غير مخصص يبلغ ٤٨,٥ مليون دولار.

١٩- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣(١١) من المرفق ٦، "مقترحات بشأن هيكل الميزانية"، أنه سيتم إدخال عنصر جديد يتعلق باستخدام الاحتياطي التشغيلي لتمويل "الأنشطة غير الأساسية". وترى اللجنة أنه بالنظر إلى الصعوبات التي أشير إليها في الفقرة ٧ أعلاه فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية وغير الأساسية، ينبغي عدم تعديل القواعد المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تنظم استخدام الاحتياطي التشغيلي (انظر الوثيقة A/AC.96/950، المرفق ١٠، الاقتباس من الوثيقة A/AC.96/503/Rev.7) في هذه المرحلة. وترى اللجنة أنه ما أن يقبل المفوض السامي بإدراج نشاط ما إما في الميزانية البرنامجية السنوية أو في البرامج التكميلية، فإن القواعد المالية الراهنة التي تنظم استخدام وتشغيل الاحتياطي ينبغي أن تنطبق إلى حين تعديلها، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة، كما ذكر في الفقرة ٨ أعلاه.

٢٠- وتدرك اللجنة الاستشارية أن المفوض السامي يسترشد بالطبع، لدى استخدام الاحتياطي التشغيلي في أي نشاط من الأنشطة، بالأولويات والمبادئ التوجيهية الداخلية التي استرشد بها من وقت لآخر في إعداد البرنامج السنوي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن رسم البرامج التكميلية. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، فإن اللجنة تذكر

بتوصياتها المتعلقة بمسألة الأنشطة التكميلية، وتوافق على المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن الأنشطة التكميلية، كما وردت في مشروع المقرر (انظر الوثيقة A/AC.96/950، المرفق ٩) وذلك رهنًا بملاحظات اللجنة فيما يتعلق بمسائل الأنشطة الأساسية وغير الأساسية، كما ورد في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه.

#### مجموعات الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

٢١- كما يتضح من الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/AC.96/950، بلغ مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، عند نهاية عام ٢٠٠٠، قرابة ٢١,٨ مليون نسمة، بالمقارنة برقمي عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٨ اللذين يناهزان ٢٢,٣ مليون و ٢١,٥ مليون نسمة، على التوالي. وقد كان هناك قرابة ١٢,١ مليون من اللاجئين، و ٠,٨ مليون من اللاجئين العائدين أو "العائدين"، و ٠,٩ مليون من ملتمسي اللجوء، وحوالي ٨,٠ مليون من بعض الفئات المحددة التي لا تندرج ضمن الولاية العادية للمفوضية، بما فيها الأشخاص المشردون داخلياً. وترد الأعداد الإرشادية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في المرفق ٢ من الوثيقة A/AC.96/950 بحسب الأقاليم والبلدان.

٢٢- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات الواردة في المرفق ٢ من تقرير الميزانية بشأن أعداد اللاجئين "تستند أساساً إلى أرقام قدمتها الحكومات من واقع سجلاتها وباستخدام طرق تقديرها الخاصة بها". وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء استنتاج مجلس مراجعي الحسابات القائل بأن "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تنشئ بعد نظاماً يعوّل عليه لإعداد معلومات دقيقة بشأن حجم وسمات مجموعات اللاجئين" (A/56/5/Add.5)، موجز الاستنتاجات الرئيسية، البند ك). وتطلب اللجنة أن يعمد المفوض السامي إلى معالجة هذه المشكلة ووضع تقرير بالنتائج في سياق العرض المقبل للميزانية البرنامجية السنوية.

#### ثانياً- ميزانية الدعم

٢٣- يتم بحث ميزانية الدعم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تغطي دعم البرامج (في الميدان وفي المقر الرئيسي) والتنظيم والإدارة (المقر الرئيسي) في الجزء الثالث من التقرير.

٢٤- وترى اللجنة أنه يتعين أن تتم، في عرض الميزانية البرنامجية السنوية المقبلة، إعادة صياغة معظم الأجزاء السردية في الجزء الثالث من التقرير للتركيز على تبرير الموارد المطلوبة بالطريقة المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه. فكان ينبغي، على سبيل المثال، أن تركز الفقرات ١١٨-١٨٧ على التبرير الموضوعي لطلب مبلغ ٢٤٨,٩ مليون دولار المنقح لعام ٢٠٠١ والطلب المبدئي المقترح بمبلغ ٢٤١,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٢، وللعوامل التي يستند إليها الطلبان.

٢٥- وكما يبين في الجدول الأول - ١ من الوثيقة A/AC.96/950، فإن ميزانية الدعم المنقحة لعام ٢٠٠١، والتي لا تشمل إسهام الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغ ١٩,٢ مليون دولار، تبلغ ٢٢٩,٨ مليون دولار، منها ١٥٤,٥ مليون دولار للأنشطة الميدانية و٧٥,٣ مليون دولار للمقر الرئيسي (٣٥,٨ مليون دولار لدعم البرامج و٣٩,٥ مليون دولار للتنظيم والإدارة).

٢٦- أما ميزانية الدعم المبدئية المقترحة لعام ٢٠٠٢، والتي لا تشمل إسهام الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغ ١٩,٩ مليون دولار، فتبلغ ٢٢١,٦ مليون دولار، منها ١٥٠,٢ مليون دولار للأنشطة الميدانية و٧١,٤ مليون دولار للمقر الرئيسي (٣٤,١ مليون دولار لدعم البرامج و٣٧,٣ مليون دولار للتنظيم والإدارة). ويضم الجدول الثالث - ١ من تقرير الميزانية تفاصيل تقديرات ميزانية الدعم لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بحسب الوحدات التنظيمية، بما في ذلك الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويبين الجدول الثالث - ٢ ميزانية الدعم بحسب غرض الإنفاق لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بما في ذلك المبلغ المدرج في إطار ميزانية الأمم المتحدة العادية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة لعام ٢٠٠٢، يبلغ مجموع ميزانية الدعم المبدئية المقترحة ٢٤١,٥ مليون دولار (بما في ذلك ١٩,٩ مليون دولار في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة) ما يقارب ٢٩ في المائة من إجمالي المتطلبات المتوقعة لعام ٢٠٠٢ والبالغة ٨٢٨,٦ مليون دولار.

٢٧- ويرد بحث دور الميزانية العادية للأمم المتحدة في الفقرات ١٠٥-١٠٨ وفي الفقرات ٢٥-٢٨ من المرفق ٤ من الوثيقة A/AC.96/950. وفي الفقرة ٢٧ من المرفق ٤، يشير المفوض السامي بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى أن الميزانية العادية للأمم المتحدة سوف تساهم ٤١,٢ مليون دولار، وأنه خاب أمله إزاء ضيق نطاق هذا الاقتراح، حيث إنه ينبغي في رأيه أن توفر الميزانية العادية التمويل التام للنفقات الإدارية للمفوضية كما نصّ على ذلك نظامها الداخلي. وفي هذا الصدد، تود اللجنة الاستشارية لفت نظر اللجنة التنفيذية إلى الملاحظات الواردة في الفقرة ٢٣-١٦ من الفرع ٢٣ من تقرير الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6).

٢٨- أما تعليقات اللجنة الاستشارية على المقترحات التي يتضمنها الفرع ٢٣ من الوثيقة A/56/6 فتورد في تقرير اللجنة الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7)، الفقرات سادساً-٢٣ إلى سادساً-٢٧). وكما أشير إليه في الفقرة سادساً-٢٥ من الوثيقة A/56/7، فقد لاحظت اللجنة أنه تم إجراء استعراض للبت في أفضل الطرق لتقديم المساعدة من ميزانية الأمم المتحدة العادية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكانت نتيجة ذلك تقديم اقتراحات لتدعيم عنصر الميزانية العادية، في حين أنه سيتم توفير الجزء الأكبر من الموارد في الوقت ذاته على شكل منحة بمبلغ مقطوع عوضاً عن الوظائف المنشأة. ولاحظت اللجنة أنه طرأت زيادة طفيفة في إسهام الميزانية العادية وأنه اتبع جانب المرونة في استخدام هذه الموارد. وستكون المنحة خاضعة



للتعديل بسبب أسعار العملات والتضخم، وستخضع الترتيبات للاستعراض بعد ثلاث فترات ثنائية السنوات. وستواصل اللجنة بحث موضوع إسهام الميزانية العادية على أساس نتائج المشاورات بين المفوض السامي والأمين العام للأمم المتحدة، مع مراعاة السياسة العامة لوضع الميزانية كما حددها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٩- ويبين الجدول الأول - ٣ من تقرير الميزانية الاحتياجيات الإجمالية من الوظائف لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، بما في ذلك الوظائف التي يتم تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد بلغ إجمالي المتطلبات من الوظائف حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ما مجموعه ٨٢٧ ٤ (٦٧٩ منها للمقر الرئيسي، و ٢٠ للبرامج العالمية و ١٢٨ ٤ للميدان). أما المتطلبات المتوقعة لعام ٢٠٠٢، بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فتبلغ ٤٠٠ ٤ ووظيفة (٦٨٥) منها في المقر الرئيسي، و ٣٦ للبرامج العالمية، و ٦٧٩ ٣ للميدان)، مما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٤٢٧ ووظيفة. وتلاحظ اللجنة من الجدول الأول - ٣ أنه بالإضافة إلى الموظفين الوارد ذكرهم أعلاه، فإن المفوضية تستعين ب ٢٤٠ من متطوعي الأمم المتحدة في عملياتها الميدانية. وتشجع اللجنة على اللجوء إلى متطوعي الأمم المتحدة حيثما أمكن.

٣٠- وكما يرد في الفقرة ١٨١ والجدول الثاني - ٧ من تقرير الميزانية، فإن تقديرات ميزانية الدعم لعام ٢٠٠٢ تشمل اعتماداً قدره ٥,٣ مليون دولار لتكاليف الموظفين الخاصة المستخدمة في تغطية نفقات الموظفين في الفترات الفاصلة بين تغيير مواقع عملهم إضافة إلى المسؤوليات المترتبة على إنهاء عقود الموظفين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد اعتماد خاص في ميزانية عام ٢٠٠١ للتكاليف المرتبطة المتعلقة بالمسؤوليات بإنهاء الموظفين الذين يتركون الخدمة في المفوضية. وكما يتبين من الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/AC.96/950، فإنه من المتوقع خفض عدد الوظائف ب ٧٦٠ وظيفة خلال عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٢. غير أنه كما يتبين من الفقرة نفسها فقد تم التعويض عن هذه التخفيضات فعلاً بإضافات أدخلت على بعض المجالات الرئيسية، ومن المتوقع أن يتجاوز التخفيض الصافي ١٠ في المائة من مستويات الوظائف السائدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتلاحظ اللجنة أنه سيتم تغطية هذه المسؤوليات في عام ٢٠٠١ من الوفورات السنوية المترتبة على الأرباح من أسعار الصرف المتصلة بالبرامج القطرية، والناجمة عن ارتفاع سعر الدولار عندما تكون الاعتمادات المخصصة للبرامج القطرية أكبر من الميزانيات بالعملة المحلية. وتم وضع حد قدره ٢٠ مليون دولار سيتم تمويله من هذه الوفورات في عملية وضع الميزانية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٣١- وتطلب اللجنة الاستشارية أن يقدم المفوض السامي في عرض الميزانية المقبل نتائج استعراضه لمسألة المنافع المترتبة على إنهاء العقود والتي أثرت في الفقرة ١٨٢ من تقرير الميزانية وفي تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة A/AC.96/494، الفقرات ٤٦-٥١).

٣٢- ويرد بحث أمن وسلامة الموظفين في الفقرات ١٤٧ إلى ١٥٤، وترد التقديرات المؤقتة لتكاليف أمن موظفي المفوضية في الجدول الثالث - ٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع التكاليف يقدر بـ ١٣,٩ مليون دولار و ١٧,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ على التوالي. ويشمل هذا المجموع التكاليف التي يتم تقاسمها مع مكتب المنسق الأممي للأمم المتحدة والبالغة ١,٧٦ مليون دولار و ١,٤ مليون دولار لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي. ويتضح للجنة أنه سيتم تعديل التكاليف المتقاسمة في ضوء الاتفاق الذي ستوضع صيغته النهائية بين الأمم المتحدة وشركائها في منظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات تقاسم النفقات، كما ارتأت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣٨، المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن ترتيبات تقاسم التكاليف بالنسبة لتدابير الأمن المشتركة بين المنظمات. (انظر أيضاً الوثيقة A/56/6، الفقرات ٣٠-٢-٣٠-٨). وستعود اللجنة إلى بحث هذا البند في إطار استعراضها لتقرير الأمين العام.

٣٣- وترى اللجنة الاستشارية أن ثمة مجالاً واسعاً للكفاءة وزيادة الانتاجية في أنشطة دعم البرامج وأنشطة الإدارة في المفوضية. ويؤكد ذلك التقرير الأخير الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات والذي ستقدم اللجنة ملاحظاتها عليه إلى الجمعية العامة. وإحدى وسائل ضمان استمرار دعم الجهات المانحة هي التأكيد لهذه الجهات أن الموارد المالية التي يتم تقديمها تصرف على نحو يتوخى التوفير ويتسم بالكفاءة.

٣٤- ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن مستوى ميزانية الدعم قد يكون أقل مما ينبغي بسبب إدراج نفقات الدعم في ميزانيات المشاريع. وترد إشارة إلى هذا المثال في الفقرة ١٨٣ من الوثيقة A/AC.96/950 التي تتعلق بتكاليف الموظفين التي ينبغي عادة إدراجها في إطار بند الدعم الإداري والتنظيمي ودعم البرامج كما ورد في الجزء الثالث من العرض الحالي. وبعد إجراء بعض التحريات أُبلغت اللجنة بأن عدد الموظفين الذين يتم تقييد رواتبهم لحساب ميزانية المشاريع يبلغ مجموعهم قرابة ٩٧٠ موظفاً وأن عملية تسوية هذا الوضع سيتم إنجازها بحلول عام ٢٠٠٤. وتطلب اللجنة إجراء استعراض لتكاليف غير الموظفين للتأكد مما إذا كان هناك مبرر للقيام بعملية مماثلة أم لا.

٣٥- وفي ضوء التعليقات الواردة أعلاه، تؤكد اللجنة الاستشارية على أن ثمة ضرورة لقيام المفوضية بدراسة عمليات التنظيم والإدارة والدعم التي تقوم بها دراسة أدق، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة والانتاجية وبالتالي تخفيض نسبة نفقات الدعم والإدارة إلى نفقات البرامج.

#### تكنولوجيا المعلومات

٣٦- وتعرب اللجنة عن قلقها الشديد إزاء عجز المفوضية عن تنفيذ كافة مشاريع نظم المعلومات الخاصة بالمفوضية بفعالية وكفاءة بالرغم من التعليقات العديدة التي قدمتها اللجنة ومجلس مراجعي الحسابات. وترد

التعليقات على مشاريع تكنولوجيا المعلومات في الفقرات ١٦٠ إلى ١٧٢ من تقرير الميزانية. وترى اللجنة الاستشارية أن العرض المتعلق بتكنولوجيا المعلومات يعوزه الوضوح والشفافية بشأن الأداء المتعلق بالمشاريع السابقة والأنشطة المزمع تنفيذها في المستقبل بما في ذلك الإطار الزمني لاستكمال مشاريع تكنولوجيا المعلومات. وتذكر اللجنة في هذا الصدد بأن التقديرات المنقحة لتكنولوجيات المعلومات كانت ٢٨,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ وأن الاسقاطات الأولية لعام ٢٠٠١ تبلغ ٢٩,٦ مليون دولار. وتضم وثائق ميزانية المفوضية مشاريع من قبيل مشروع نظم المعلومات يبدو أنها تتكرر سنة تلو الأخرى دون ذكر أي إطار زمني للانتهاء منها. وقد علق مجلس مراجعي الحسابات على التخطيط غير الواقعي والتنفيذ القاصر لمشروع نظام الإدارة التشغيلي (A/56/5/Add.5، الفقرة ٦٠). وتعرب اللجنة عن قلقها الشديد أيضاً من تعليق العمل ببعض المشاريع (A/AC.96/950، الفقرة ١٦٢). ولم تقتنع اللجنة في هذا الصدد بأن هذا التأجيل لن يؤثر على التكاليف (انظر الفقرة ١٦٥ من الوثيقة A/AC.96/950). وهذه التطورات تشير إلى ضعف خطير في قدرة المفوضية على تحديد الاحتياجات، ووضع تصاميم المشاريع وتنفيذها على أساس أطر زمنية راسخة، وهي حقيقة سبق أن أشارت إليها اللجنة (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/AC.96/900/Add.3، الفقرة ٢٦).

— — — — —